

مدى استخدام التحليل المالي في أسواق الأسهم السعودية

علي محمد سعد الحازمي

kingdomsa1st@gmail.com

هدفت الدراسة إلى التعرف على متغيرات البحث من الناحية النظرية، وقياس مدى استخدام التحليل المالي في سوق الأسهم السعودية، كما هدفت إلى تحديد العلاقة بين التحليل المالي وسوق الأسهم وعلاقته بالمتداولين، بالإضافة إلى تحديد الدور الذي يلعبه التحليل المالي في سوق الأسهم السعودية.

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لدراسة الظاهرة كما هي في الواقع، كما تم اختيار عينة عشوائية بسيطة من مجتمع الدراسة المكون من خبراء أعضاء هيئة التدريس بالجامعة، وبعد توزيع البيانات وجمعها، حصل الباحث على (٩٥) استبانة صالحة للتحليل الإحصائي.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، أبرزها:

- أن أفراد عينة الدراسة موافقون على استخدام التحليل المالي من قبل المتداولين في سوق الأسهم وذلك بمتوسط (٣'٨٧) من (٥)، وهذا يدل على استخدام التحليل المالي من قبل المتداولين في سوق الأسهم بدرجة كبيرة وبنسبة قدرها (٧٧,٤).
- وأن أفراد عينة الدراسة أكثر استخداماً لتحليل النسب المالية، تليها تقييم الأسهم، ثم التحليل المالي، وبالمرتبة الرابعة استخدام تحليل القوائم المالية، وفي المرتبة الخامسة أسواق الأسهم.
- وجود علاقة ارتباطية طردية دالة عند مستوى (٠'٠١) بين استخدام التحليل المالي من قبل المتداولين في سوق الأسهم وتقييم الأسهم، وهذا يدل على أنه كلما زاد استخدام التحليل المالي من قبل المتداولين في سوق الأسهم، كلما زاد تقييم الأسهم.
- وجود علاقة ارتباطية طردية دالة عند مستوى (٠'٠١) بين استخدام التحليل المالي من قبل المتداولين في سوق الأسهم والتحليل المالي، وهذا يدل على أنه كلما زاد استخدام التحليل المالي من قبل المتداولين في سوق الأسهم، كلما زاد التحليل المالي.

المقدمة:

شهد العالم خلال السنوات القليلة الماضية ولا يزال متغيرات أساسية عديدة طالت مختلف جوانب الحياة المعاصرة الاقتصادية، حيث الأسواق المالية نالها من هذه المتغيرات نصيب كبير، حيث تطورت الأسواق المالية في السعودية في ظل قيادة حكيمة، وكانت التغيرات سريعة، وبناء على تصريح ولي العهد السعودي صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان آل سعود سوف يصبح سوق الأسهم السعودي ثالث سوق على كوكب الأرض، حيث المملكة العربية السعودية تمر بإصلاحات طالت كافة الجوانب جعلت السعودية في مصاف الدول المتقدمة، ولا زالت الإصلاحات في تقدم مستمر، حيث السعودية تمتلك موقعاً لوجستياً ذا أهمية كبيرة وعلى مستوى عالمي.

في الحقيقة بحكم متابعة الباحث للاقتصاد العالمي والاقتصاد المحلي يتكون لديه فضول بمعرفة مدى استخدام التحليل المالي من قبل المتداولين في سوق الأسهم السعودية، والتحليل المالي يعتبر مطلباً أساسياً لاتخاذ قرار استثماري رشيد ومدروس في أي سوق مالي، ويجب أن يكون هناك تشجيع للمتداولين بممارسة التحليل المالي، كتحليل القوائم المالية، والنسب المالية التقييم الأسهم من أجل اتخاذ قرار استثماري مدروس. ويتناول الباحث هنا أهمية استخدام التحليل المالي من قبل المتداولين في سوق الأسهم السعودية، ودوره في اتخاذ القرار الاستثماري المدروس والرشيد، راجين من الله تعالى أن يحقق هذا البحث الفائدة المرجوة منه.

مشكلة الدراسة:

من خلال معايشة الباحث لواقع سوق الأسهم السعودية وخبرته الطويلة في السوق لوحظ وجود عدد من المؤشرات التي قد يستنتج منها وجود بعض أوجه القصور في استخدام التحليل المالي من قبل المتداولين في سوق الأسهم فيما يمكن أن ينعكس سلباً على اتخاذ القرار الاستثماري من قبل المتداولين، ومن هنا جاءت فكرة هذا البحث التي تبحث في مدى استخدام التحليل المالي من قبل المتداولين في سوق الأسهم.

ومن مشكلة البحث ينبثق التساؤل التالي:

ما مدى استخدام التحليل المالي في أسواق الأسهم السعودية؟

فرضيات الدراسة:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استخدام التحليل المالي والمتداولين في أسواق الأسهم السعودية ($\alpha \geq 0.05$)

أهداف الدراسة:

- التعرف على متغيرات الدراسة من الناحية النظرية.
- قياس مدى استخدام التحليل المالي في سوق الأسهم السعودية.
- تحديد العلاقة بين التحليل المالي وسوق الأسهم وعلاقته بالمتداولين.

• تحديد الدور الذي يلعبه التحليل المالي في سوق الأسهم السعودية.

أهمية الدراسة:

- أهمية التحليل المالي لدى المتداولين في سوق الأسهم السعودية.
- التوصيات التي يقدمها الباحث ومدى الاستفادة منها في الواقع العملي.
- تم تطبيق هذ البحث في أحد أهم أسواق الأسهم في الشرق الأوسط، سوق الأسهم السعودية (TASI).
- الإثراء العلمي الذي من الممكن أن يضيفه البحث في مدى استخدام التحليل المالي في سوق الأسهم من قبل المتداولين.

حدود الدراسة:

الحدود المكانية: سوق الأسهم السعودية.

الحدود البشرية: المتداولين في سوق الأسهم السعودية.

الحدود الزمانية: 1445هـ.

مصطلحات الدراسة:

البحث في التحليل المالي هو عملية جمع وتقييم المعلومات المالية للشركات لفهم أدائها واتخاذ قرارات استثمارية مستنيرة، ويشمل بحثنا المالي تحليل القوائم المالية، والنسب المالية، وتقييم الأسهم والتوقعات المستقبلية. كما ان مفهوم التحليل المالي في أسواق الأسهم يعني استخدام البيانات المالية للشركة، مثل الإيرادات الربحية، والديون لتقييم أداء الشركة وقيمتها، ويساعد هذا في اتخاذ قرارات الاستثمار.

الفصل الأول: مفهوم التحليل المالي

أولاً - التحليل المالي (Financial Analysis)

هو عملية تقييم الأعمال والمشاريع والميزانيات من الجانب المالي؛ وذلك لتحديد أدائها ومعرفة مدى الملاءمة؛ بهدف استخراج معلومات ذات دلالات تساعد على تقديم رؤية واضحة للوضع المالي، واتخاذ قرارات سليمة ورشيدة.

وسواء كان التحليل المالي للشركات بهدف تقييم الأداء وإجراء الرقابة وإعداد الخطط، أو كان للاستثمار بهدف تحديد أكثر فرص الاستثمار ملاءمة، أم كان للدولة وأجهزتها الحكومية، أو لأي كيان آخر، فإنه في النهاية يعد وسيلة بالغة الأهمية في توجيه متخذ القرار الرشيد نحو تحقيق أداء مالي أفضل وأكثر ربحية.

ثانياً - أهمية التحليل المالي (Financial Analysis) :

يستخدم التحليل المالي لتقييم أداء الشركات بشكل مفصل لتحقيق مجموعة من الوظائف المهمة، ومن الاستخدامات ذات الأهمية للتحليل المالي التالي:

- تحليل وتحديد نقاط القوة والضعف.
- تحديد فرص النمو.
- تسهيل المقارنة.
- إدارة المخاطر.
- تقييم الصحة المالية.

ثالثاً - أهداف التحليل المالي:

يسعى التحليل المالي بصفته من الوسائل المهمة لكافة أنواع المنشآت إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، ومن أهم هذه الأهداف التالي:

- معرفة معدل نجاح المنشأة في تحقيق الأهداف والأرباح الخاصة بها.
- تحديد المركز المالي الخاص بالمنشأة.
- المساهمة في توجيه الأفراد من المستثمرين للمشاركة بالاستثمار في كافة المجالات الاستثمارية.
- المشاركة في اتخاذ القرارات المتعلقة بالمال من خلال تحقيق أعلى العوائد وأقل التكاليف.
- استخدام سياسات مالية مقترحة؛ من أجل تغيير الحالة المالية للمنشأة
- متابعة الأخطار المالية التي قد تواجه المنشأة بسبب السياسة المستخدمة في التمويل.
- المقارنة بين الوضع المالي الخاص بالمنشأة مع وضع المؤسسات التي تعمل بالقطاع نفسه.

أهم خطوات التحليل المالي:

قد تختلف خطوات التحليل المالي من محل لآخر تبعاً للهدف من التحليل والإمكانيات المتاحة والأسلوب المتبع لدى كل محل والحالات التي يعمل عليها، إلا أنه من الممكن وضع معايير عامة تتضح من خلالها خطوات التحليل المالي، وذلك حسب الخطوات المهمة التالية:

- جمع المعلومات والبيانات المالية من مصادرها الموثوقة.
- تحديد الأهداف من التحليل المالي.
- تحديد المدى الزمني الذي سيتضمنه التحليل المالي.
- تحديد أسلوب وأدوات التحليل المالي.
- إجراء التحليل بالطريقة والأدوات التي تم تحديدها مسبقاً.

- التوصل للنائج وتقديم التوصيات.

المستفيدون من التحليل المالي:

رغم أن المستخدمين الأساسيين للتحليل المالي عادة يكونون من المستثمرين والمقرضين، إلا أن هناك العديد من المستفيدين الآخرين، وهم كالتالي:

- الإدارة لأن التحليل المالي بمثابة أداة حاسمة لها في اتخاذ قرارات استراتيجية حول مستقبل الشركة.
- الموظفون: يمدهم بفهم حقيقي للوضع المالي للشركة التي يعملون بها.
- العملاء: يمكنهم من تقييم الوضع المالي للشركة، واتخاذ قراراتهم حول ما إذا كان يتعين عليهم القيام بأعمال تجارية مع تلك الشركة أم لا.
- الموردون يساعدهم في تقييم الجدارة الائتمانية لعملائهم بشأن منح الائتمان.
- المنافسون يمكنهم من اكتساب نظرة ثاقبة على نقاط القوة والضعف لدى منافسيهم، وتطوير استراتيجيات للمنافسة بشكل أكثر فعالية، فضلاً عن تحديد أهداف الاستحواذ المحتملة أو الشراكات الاستراتيجية.
- المساهمون والمتداولون في سوق الأسهم حيث يهتم اتخاذ قرارات استثمارية مدروسة من ناحية مالية سواء كان شراء أو بيعاً أو احتفاظاً بالسهم.

رابعاً- معايير التحليل المالي:

يتبع المحلل المالي مجموعة من المبادئ عند تحليل البيانات المالية للتأكد من أن تحليله دقيق وموضوعي وموثوق، يأتي في مقدمة هذه المعايير مجموعة المبادئ المحاسبية المقبولة دولياً، وهي حسب التالي:

• الأهمية النسبية:

لا بد أن يضع المحلل المالي في حسابه الأهمية النسبية عند تحليل البيانات المالية، إذ تشير إلى حجم الخطأ أو الحذف في البيانات المالية التي قد تؤثر على حكم الشخص الذي يعتمد على تلك البيانات، تساعد الأهمية النسبية الشركات في تصفية المعلومات المفصح عنها في البيانات المالية، وجعلها أكثر صلة وأقل تشوشاً.

• الاتساق:

يجب أن تكون البيانات المالية متسقة من فترة إلى أخرى، وهذا يعني أن السياسات والأساليب المحاسبية المستخدمة في إعداد البيانات المالية يجب أن تظل متسقة بمرور الوقت، إلا عندما تكون التغييرات ضرورية لأسباب قاهرة.

• الموضوعية:

يجب أن يتسم المحلل المالي بالموضوعية في تحليله للبيانات المالية، فهو يعتمد على بيانات يمكن التحقق منها ومن موثوقيتها، ولا بد أن يكون تحليله خالياً من التحيز الشخصي أو تضارب المصالح.

• الإفصاح الكامل:

يعني ضرورة توفير البيانات المالية إفصاحًا كاملاً عن جميع المعلومات الجوهرية، ويتضمن ذلك جميع السياسات المحاسبية والأحكام والتقدير الهامة والعمليات التي أجرتها الإدارة.

• الالتزام بلوائح الصناعة:

يلتزم المحلل المالي أيضاً باللوائح الخاصة بالصناعة، مثل لوائح لجنة الأوراق المالية والبورصات للشركات لمتداولة علنا.

المنهجية العلمية للتحليل المالي

لكي نقوم بالتحليل المالي عليك باتباع بعض من المبادئ للحصول للهدف من التحليل نفسه خصوصاً وأنه خاضع لمنهجية علمية ومعايير وهي تسير بتسلسل معين حسب التالي:

- توضيح وتحديد ما يلزم المحلل المالي من معلومات ليتمكن من الوصول للأهداف التحليل المالي.
- القيام باختيار إدارة التحليل والأساليب المناسبة لحل المشكلة الخاصة بالشركة.
- توضيح الأهداف المرجوة من التحليل المالي.
- توضيح وتحديد الفترة التي سيتضمنها التحليل المالي.
- القيام باختيار المعيار المناسب من ضمن المعايير الخاصة بالتحليل المالي ليتم استخدامه في قياس النتائج المالية.
- القيام بتحديد درجة الانحراف عن المعيار المستخدم في القياس.
- القيام بتحليل ودراسة الأسباب الخاصة بالانحراف.
- القيام بوضع مجموعة من التوصيات اللازمة في التقرير الخاص بالمحلل بعد الانتهاء من عملية التحليل المالي.

خامساً - أنواع التحليل المالي :

التحليل المالي له عدة أنواع تختلف وفقاً لمجموعة من المعايير، وأدناه سوف نوضح المعايير ونشرحها بالتفصيل، وهي كالتالي:

أ- أنواع التحليل المالي وفق عامل الحركة:

النوع الأول: التحليل المالي الرأسي:

يتسم التحليل المالي الرأسي بتحليل النسب ذات الصلة في القوائم المالية خلال فترة زمنية محددة، كتحليل نسبة الأصول المتداولة قصيرة الأجل إلى مجموع الأصول في عام ما، دون إجراء مقارنة بين بيانات ونتائج هذه الفترة مع غيرها من الفترات في القوائم المالية.

النوع الثاني: التحليل المالي الأفقي:

أما التحليل الأفقي فيتميز بتحليل عنصر معين أو مجموعة عناصر في القوائم المالية بمثلاتها في فترات زمنية مختلفة، كتحليل نسبة السيولة في عام 2021 إلى نسبة السيولة في عام 2022 للشركة نفسها.

ب- أنواع التحليل المالي وفق عامل الزمن:

التحليل المالي قصير الأجل:

يختص هذا النوع من التحليل المالي بمعالجة وقياس الأداء المالي فيما يخص العمليات والقرارات قريبة المدى، كتحديد نسبة السيولة على المدى القريب، وقدرة الشركة على سداد التزاماتها القريبة زمنياً.

التحليل المالي طويل الأجل:

على العكس من التحليل قريب المدى، يختص التحليل المالي بعيد المدى بتحليل الأداء والبيانات ذات العالقة بالعمليات والقرارات بعيدة المدى، كقدرة الشركة على تحقيق الأرباح وتحمل قيمة فوائد قرض أو تمويل خارجي.

ج- أنواع التحليل المالي وفق الجهة المنفذة:

النوع الأول: التحليل المالي الداخلي:

ويتميز هذا النوع بإمكانية الوصول الكامل للبيانات المالية، وهو التحليل الذي تقوم بإجرائه الشركة من خلال أشخاص تابعين لها (داخل الشركة) بهدف دعم اتخاذ القرار وتقييم الأداء وبحث فرص التحسين المتاحة.

النوع الثاني: التحليل المالي الخارجي:

وعلى العكس من التحليل الداخلي يفتر هذا النوع إلى الوصول الكامل للبيانات المالية، وهو التحليل المالي الذي يتم إجراؤه من قبل أشخاص أو جهات غير تابعة للشركة (خارج الشركة)، وغالباً ما يكون بسبب بحث فرص

الاستثمار المتاحة في الشركة.

د - أنواع التحليل المالي وفقا للنسب المالية:

ويعتبر تحليل النسب المالية من أهم أدوات التحليل المالي، والذي يجب على المتداولين والمحللين في أسواق الأسهم تعلمه، حيث تحليل النسب المالية يتمثل في التالي:

- نسبة السيولة.
- نسبة النشاط.
- نسبة الربحية.
- نسبة المديونية.
- نسبة السوق.

الفصل الثاني: الأسواق المالية

أولاً - مفهوم الأسواق المالية:

الأسواق المالية هي الأسواق التي يتم فيها تداول الأوراق المالية على المستويين الوطني والعالمي، حيث يقوم المستثمرون أو المتداولون بشراء وبيع هذه الأوراق المالية لجني الأرباح المحتملة مع محاولة إبقاء المخاطر محدودة، حيث يميل العديد من المتداولين إلى التركيز على سوق مالي واحد على سبيل المثال، سوق الأسهم أو عقود الفروقات، ولكن من المهم أن يكون لديك نظرة شاملة لجميع الأسواق المالية؛ لأنها قد تؤثر على بعضها البعض، ومن المعروف أن الأسواق المالية حيوية للتشغيل السلس للاقتصادات الرأسمالية.

أهمية الأسواق المالية:

هناك العديد من الأشياء التي توفرها لنا الأسواق المالية، حيث تخدم الأسواق المالية غرضاً مهماً للاقتصاد وتقدم العديد من الوظائف الأساسية والمهمة، وهي كالتالي:

- أنها توفر للأفراد والشركات والمؤسسات الحكومية إمكانية الوصول إلى رأس المال.
- توفر الأسواق المالية مكاناً، حيث سيحصل المشاركون مثل المستثمرين والمدينين، بغض النظر عن حجمهم، على معاملة ومناسبة.
- تساعد الأسواق المالية على خفض معدل البطالة بسبب العديد من فرص العمل التي توفرها.
- تحديد الأسعار.
- توفير السيولة.
- تحقيق الكفاءة المالية (تقليل التكاليف مثل تكاليف المعاملات).
- الافتراض والإقراض التقليدي.
- توفير معلومات حول تدفق الأموال.
- تقاسم المخاطر.

وظائف الأسواق المالية: لا يمكن التقليل من دور الأسواق المالية في نجاح وقوة الاقتصاد، فيما يلي أربع وظائف مهمة للأسواق المالية:

1- يخفض تكلفة المعاملات:

في الأسواق المالية، يمكن الحصول على أنواع مختلفة من المعلومات المتعلقة بالأوراق المالية دون الحاجة إلى الإنفاق.

2- يضع المدخرات في استخدام أكثر إنتاجية:

إن حساب التوفير الذي يحتوي على أموال لا يجب أن يترك تلك الأموال في الخزنة فقط، وبالتالي، فإن الأسواق المالية مثل البنوك تفتح أمام الأفراد والشركات الذين يحتاجون إلى قرض سكني أو قرض طالب أو قرض تجاري.

3- يجعل الأصول المالية سائلة:

يمكن للمشتريين والبائعين أن يقرروا تداول أوراقهم المالية في أي وقت، يمكنهم استخدام الأسواق المالية لبيع أوراقهم المالية أو القيام بالاستثمارات كما يرغبون.

4- يحدد سعر الأوراق المالية:

يهدف المستثمرون إلى تحقيق أرباح من أوراقهم المالية، ومع ذلك، على عكس السلع والخدمات التي يحدد سعرها قانون العرض والطلب، فإن أسعار الأوراق المالية تحددها الأسواق المالية.

ثالثاً - أنواع الأسواق المالية:

في هذا الجزء سوف نأخذ نظرة عامة على أنواع الأسواق المالية المختلفة، في الغالب ما يواجه المستثمر عدداً كبيراً من الأدوات المالية، لذلك من المهم أن يكون لديك فهم واضح للأنواع العامة للاستثمارات الموجودة من أجل اتخاذ الخيارات الصحيحة، وهناك أربعة أنواع من أسواق الاستثمار، لكل منها طبيعة ومخاطر مختلفة سوق المال، وسوق السندات، وسوق الملكية، وسوق المشتقات، وسوف نتناولها فيما يلي:

أ- سوق السندات

سوق السندات هو سوق يتم فيه إصدار سندات الدين من قبل الحكومات والشركات، عند الاحتفاظ بالسند يقرض المستثمر المال للمصدر بسعر ثابت أو متغير.

تحدد القسيمة المرفقة بالسند سعر الفائدة والمدفوعات الدورية التي يتم سدادها حتى نهاية المدة، مما يعطي دخلاً ثابتاً لحامل السند، ويتم سداد السند بالكامل في تاريخ استحقاقه، ويمكن أن تختلف المخاطر والعائد، ولكن تظل محتواه؛ ألها ديون فقط، وليست أسهماً، وتقتصر الإيرادات بشكل أساسي على سعر الفائدة، لذلك هناك تكهنات أقل.

ب- أسواق الأوراق المالية:

تشمل أسواق الأوراق المالية سوق الأسهم والسندات (سندات القطاعين العام والخاص) حيث هناك سوق رئيسي، حيث تصدر الشركات والحكومات أوراقاً مالية جديدة، وسوقاً ثانوية، حيث يتم تداول الأسهم والسندات الصادرة سابقاً.

ت- أسواق السلع:

أسواق السلع هي أماكن يلتقي فيها المنتجون والمستهلكون لتبادل السلع المادية مثل المنتجات الزراعية، ومنتجات الطاقة، حيث تعرف هذه بأسواق السلع الفورية، حيث يتم تبادل السلع المادية مقابل المال، ومع ذلك، فإن الجزء الأكبر من التداول في هذه السلع يتم في أسواق المشتقات التي تستخدم السلع الفورية كأصول أساسية، حيث يتم تبادل العقود الآجلة والعقود الآجلة والخيارات على السلع سواء خارج البورصة أو في البورصات المدرجة في جميع أنحاء العالم.

ث- أسواق المشتقات المالية:

المشتقات المالية هي عقود مالية مرتبطة بأصل أساسي وتستخدم في بعض الأحيان كتحوط ضد تغيرات الأسعار، والخيارات الثنائية والعقود الآجلة وعقود الفروقات كلها أمثلة على المشتقات، حيث يمكن للمضاربين استخدام هذه الأدوات للتحوط ضد المخاطر، أو للمضاربة من أجل تحقيق مكاسب مالية محتملة.

ج- سوق الفوركس (العملات):

سوق الفوركس (صرف العملات الأجنبية) هو سوق من الأسواق المالية الذي يمكن للمشاركين فيه الشراء والبيع والتحوط والمضاربة على أسعار الصرف بين أزواج العملات، حيث سوق الفوركس هو أكثر الأسواق سيولة في العالم، حيث أن السيولة النقدية هي الأصول الأكثر سيولة، يتعامل سوق العملات مع أكثر من 5 تريليون دولار في المعاملات اليومية، وهو أكثر من أسواق العقود الآجلة والأسهم مجتمعة.

كما هو الحال مع الأسواق المالية خارج البورصة، فإن سوق الفوركس لا مركزي أيضاً، ويتكون من شبكة عالمية من أجهزة الكمبيوتر والوسطاء من جميع أنحاء العالم.

يتكون سوق الفوركس من البنوك والشركات التجارية والبنوك المركزية وشركات إدارة الاستثمار وصناديق التحوط ووسطاء ومستثمري الفوركس بالتجزئة.

ح- سوق الملكية:

يشمل سوق الملكية معاملات الأصول العقارية، هناك نوعان من الاستثمارات، الملموسة وغير الملموسة، أو المعروفة أيضاً باسم الاستثمارات الحقيقية والمالية، حيث تشمل الاستثمارات العقارية الأصول العقارية مثل الأراضي والمباني والمنازل والعقارات الأخرى، أيضاً تشمل الاستثمارات المالية الأوراق المالية لحقوق الملكية مثل أسهم الشركة وعند شراء سهم، فأنت تمتلك جزءاً من أصول الشركة وجزءاً من التزاماتها، لذلك تمثل الحصة بشكل متناسب الفرق بين الأصول والديون، وهي قيمة حقوق ملكية الشركة، حيث شراء جميع الأسهم هو شراء الشركة بصافي قيمة أصولها السوقية.

خ- التأمين وأسواق الرهن العقاري:

أسواق الرهن العقاري تدور حول القروض طويلة الأجل التي يتم توفيرها للشراء العقاري، يمكن تداول هذه القروض في أسواق الرهن العقاري الثانوية وتشتمل أسواق التأمين على المؤمن والمؤمن عليه، حيث يتم نقل المخاطر مقابل علاوة، تمتلك شركات التأمين احتياطات نقدية كبيرة وتقوم باستثمارها في أسواق الأسهم والسندات ومشتقاتها.

د- أسواق الديون المالية:

تركز أسواق الديون المالية على الديون قصيرة الأجل، وتشترك البنوك المحلية والبنوك المركزية بذلك، وتقرض البنوك لبعضها البعض الأغراض توفير سيولة قصيرة الأجل، حيث البنك المركزي في كثير من الأحيان بمثابة مقرض أو الملاذ الأخير.

ذ- أسواق العملات المشفرة

شهدت السنوات العديدة الماضية ظهور وظهور العملات المشفرة مثل (Bitcoin) و (Ethereum) ، وهي أصول رقمية لا مركزية تعتمد على تقنية (blockchain) ، حيث اليوم تتوفر المئات من الرموز المميزة للعملات المشفرة ويتم تداولها عالمياً عبر مجموعة من عمليات تبادل العملات الرقمية المستقلة عبر الإنترنت، وتستضيف هذه التبادلات محافظ رقمية للمتداولين المبادلة عملة مشفرة بأخرى، أو بأموال ورقية مثل الدولار أو اليورو.

نظراً لأن غالبية عمليات تبادل العملات المشفرة عبارة عن منصات مركزية، يكون المستخدمون عرضة لعمليات الاختراق أو الاحتيال، كما تتوفر التبادلات اللامركزية التي تعمل بدون أي سلطة مركزية، حيث تسمح هذه التبادلات بالتداول المباشر من نظير إلى نظير (P2P) للعملات الرقمية دون الحاجة إلى سلطة صرف فعلية لتسهيل المعاملات، تداول العقود الآجلة والخيارات متاح أيضاً في العملات المشفرة الرئيسية.

الفصل الثالث: سوق الأسهم

أولاً - مفهوم سوق الأسهم:

سوق الأسهم هو مجموعة الأسواق والبورصات التي يمكنك من خلالها شراء وبيع وإصدار الأسهم للشركات المتداولة علناً على أساس يومي، حيث تعمل وفقاً لمجموعة معينة من القواعد، في حين يتم استخدام المصطلحين سوق الأسهم و «بورصة» على أساس قابل للتبادل، فإن المصطلح الأخير هو مجموعة فرعية من الأولى.

أهمية سوق الأسهم:

يساعد سوق الأسهم الشركات على التداول علناً للحصول على موارد من الأسهم جديدة للنمو عن طريق بيع الأسهم المملوكة في السوق العامة، وبعد سوق الأسهم واحداً من أكثر الأماكن شعبية بالنسبة للشركات لجمع الأموال إلى جانب أسواق الديون، والتي عادة ما تكون أكثر فرضاً ولكن لا يتم تداولها علناً، وتساعد السيولة التي توفرها أسهم الملكية المستثمرين على البيع بسرعة وسهولة التصفية استثماراتهم، إنها ميزة جذابة بالنسبة للاستثمارات الأخرى الأقل استقراراً مثل الممتلكات غير المنقولة والعقارات ولكي تقوم الشركة بإصدار أسهم للمستثمرين لشراؤها واستثمار، يجب على الشركة أولاً الامتثال لقواعد ولوائح معينة ليتم إدراجها في سوق الأسهم وتكون قادرة على طرح أسهم عامة، وبالنسبة للشركة التي تطرح للاكتتاب العام لأول مرة، يطلق على هذا الاكتتاب العام الأولي أو (IPO) وهذا يحدث من خلال سوق الأسهم بالطبع.

عمل سوق الأسهم:

يأتي الدور الرئيسي لسوق الأسهم من خلال توفير بيئة آمنة ومنظمة للمستثمرين لأداء معاملاتهم واستثماراتهم على الأدوات المالية المختلفة، دون القلق بشأن المخاطر القانونية، ويتم منح هذا عندما تعمل البورصة وتتوافق مع القواعد المحددة التي حددها المنظم والمرخص، حيث يسمح سوق الأسهم للشركات بإصدار وبيع أسهمها للجمهور من خلال عملية الاكتتاب العام الأولي (IPO)، كما يسمح للشركات الأخرى بإصدار المزيد من الأسهم أو حتى سحب جزء من أسهمها إذا كانت موجودة مسبقاً في سوق الأسهم.

يلعب سوق الأسهم دور السوق ويمنح المستثمرين القدرة على الوصول إلى هذه الشركات التي تعرض أسهمها للبيع للجمهور، حيث بورصة سوق الأسهم هي الشكل المادي لمنصة التداول عبر الإنترنت التي يقدمها الوسيط لشراء وبيع الأدوات المالية المدرجة، ويضمن سوق الأوراق المالية شفافية الأسعار، ويوفر السيولة والقدرة لاكتشاف الأسعار والفرص العادلة.

ثانيا- أنواع وتصنيفات الأسهم:

حيث لدينا العديد من تصنيفات وأنواع الأسهم، حيث هناك تصنيفان شهيران اتفق عليهما العديد من الكتاب والخبراء في أسواق الأسهم، حيث سوف نأخذ منها تصنيفا بناء على حقوق الملكية، والتصنيف الآخر بناء على نمط الشركة، وسوف نشرحها في التالي:

أ- أنواع الأسهم بناء على حقوق الملكية:

هناك نوعان مختلفان من أنواع الأسهم بناء على حقوق الملكية ويمكن للمستثمرين امتلاكهما، وكل واحد منها يوفر حقوق الملكية وإمكانات النمو، وهي (الأسهم العادية، الأسهم الممتازة).

ب- أنواع الأسهم بناء على نمط الشركة:

هناك أنواع من الأسهم تصنف بناء على نمط الشركة، حيث لكل شركة تصدر الأسهم خطة فريدة لنمو الأرباح وتوزيعها، وهو ما ينعكس في تصنيفات وأنواع هذه الأسهم، وهي حسب (أسهم النمو، أسهم الدخل، أسهم القيمة)

ثالثا- شركاء سوق الأسهم:

يمكنك العثور على أنواع مختلفة من اللاعبين بأدوار مختلفة تساعد الأسواق على العمل بكفاءة وفعالية والحفاظ على عمل النظام بأكمله بالفعل، إنهم مستثمرون على المدى الطويل ومتداولون على المدى القصير، وهم مستثمرون مؤسسون ومضاربون تجزئة، ومن أهم اللاعبين في سوق الأسهم هم:

1- صناع السوق:

في الجزء العلوي من الشجرة يوجد سوق الفوركس بين البنوك، يشمل سوق الفوركس بين البنوك المعاملات التي تتم بين البنوك الكبرى، تتمثل إحدى طرق وصفه في مستوى البيع بالجملة الذي يتم فيه تبادل العملات، هنا يمكننا أن نرى الدور الأساسي لصانع سوق العملات الأجنبية. كل بنك لديه صناع سوق مخصص لكل زوج عملات رئيسي، إنها توفر الأسعار التي يلتزم بها البنك لشراء وبيع العملات من أقرانهم في سوق ما بين البنوك، على الرغم من أن هذه الأسعار مخصصة لسوق ما بين البنوك، إلا أنها تتخلل بشكل فعال طريقها إلى جانب البيع بالتجزئة في السوق؛ لذلك، يمكننا القول إن المؤسسات التي يتألف منها سوق ما بين البنوك هم صانعي السوق الأساسيين في سوق العملات الأجنبية.

ب - الوسطاء:

الوسيط هو شركة توفر للمتداولين إمكانية الوصول إلى منصة تداول تمكنهم من شراء وبيع الأسهم، يوفر الوسطاء هذه المنصات للسماح للعملاء بالوصول إلى التداول في سوق الأسهم، وتمكنهم من البيع والشراء في الأسهم.

ج - مديرو الصناديق:

هؤلاء هم المحترفون الذين يحصلون على شهادات محددة لإدارة محافظ واستثمارات العملاء، يمكنهم العمل بشكل فردي أو من خلال الشركات الكبرى المتخصصة في إدارة الاستثمار، وعادة ما يعمل مدير والصناديق هؤلاء مع محللين محترفين يساعدهم في اتخاذ قرارات الشراء أو البيع لعملائهم، وتستخدم شركات الصناديق المشتركة وصناديق التحوط وأنظمة التقاعد مديري المحافظ لاتخاذ القرارات وتحديد خطط الاستثمار لأصولهم.

د - بنوك الاستثمار

عادة ما تأتي مشاركة البنوك الاستثمارية في أسواق الأسهم مع عروض الاكتتاب العام للشركات هم بمثابة وسيط في الصفقات والمعاملات المالية الكبيرة والمعقدة، عادة ما يستثمر البنك الاستثماري في الشركات الناشئة عندما يطرحون أسهمهم في السوق، وفي مناسبات أخرى عندما تندمج الشركة مع منافس ويتوقع أن يرتفع سعر سهمها، كما تلعب جنبا إلى جنب مع العملاء المؤسسيين الكبار مثل الصناديق المشتركة والوسيط والمستشار المالي.

رابعا- أقسام سوق الأسهم:

وجود سوق أو بورصة لتداول الأسهم أمر مهم جداً للمستثمر، لتتبع الأسعار وتنفيذ الصفقات، وبخلاف جميع الأنشطة التي تتم داخل سوق الأوراق المالية، لا بد من معرفة كيف يتم تقسيم السوق، حيث السوق ينقسم

إلى قسمين مهمين وهما كالتالي:

أ - السوق الأولية أو الأساسية:

وهو المكان أو الكيان الذي يتم فيه إنشاء أو إصدار الأسهم في المرة الأولى حيث تطرح الشركات الأسهم والسندات الجديدة لجمهور المستثمرين لأول مرة، مثل الطرح العام الأولي IPO، ويكون البيع وقتها من الشركة الأم مباشرة إلى أوائل المستثمرين الراغبين في أن تكون لهم الأسبقية في الحصول على أسهم هذه الشركة.

ب - السوق الثانوية:

هو سوق الأسهم المتعارف لنا كمتداولين، حيث يتم شراء وبيع الأسهم التي سبق إصدارها وطرحها في السوق الأساسية بين المستثمرين أنفسهم وبعض دون التعامل مع الشركة نفسها، مثل البورصات المختلفة في جميع أنحاء العالم، على سبيل المثال بورصة نيويورك، وبورصة لندن، أو بورصة تداول السعودية.

خامسا- أسهم المضاربة وأسهم الاستثمار:

في المصطلحات المالية، يتداخل مصطلح الاستثمار ومصطلح المضاربة ويستخدمان في كثير من الأحيان بشكل مترادف، ولكن في مصطلح الاستثمار يكون الأفق الزمني أطول نسبيا ويمتد في العموم لمدة عام واحد على الأقل، بينما في مصطلح المضاربة قد يمتد إلى نصف عام كحد أقصى، حيث تصنف الأسهم من حيث التداول إلى أسهم مضاربة وأسهم استثمار، وسوف نتطرق إليها بالتفصيل ونوضح ما هو الفرق بينهما من حيث المفاهيم والفروقات.

مفهوم الاستثمار هو الاستحواذ على الأصل والهدف منه توليد الدخل حيث بمعنى أوسع يشير إلى التضحية بالأموال الحالية أو الموارد الأخرى من أجل الفوائد التي ستظهر مستقبلاً، والوقت والمخاطرة تلعبان دوراً مهماً في الاستثمار في الأصول، وتنقسم الاستثمارات بشكل رئيسي إلى فئتين؛ رئيسية وهي استثمار الدخل الثابت، واستثمار الدخل المتغير، حيث في استثمار الدخل الثابت يوجد معدل عائد محدد مسبقاً مثل السندات والأسهم الممتازة وصندوق الادخار والودائع الثابتة، بينما في استثمار الدخل المتغير لا يكون العائد ثابتاً مثل أسهم حقوق الملكية، والاستثمار من حيث المدى ينقسم إلى استثمار قصير المدى يصل إلى سنة، واستثمار متوسط المدى من سنة إلى خمسة سنوات واستثمار طويل المدى أكثر من خمسة سنوات.

ب - أنواع الاستثمار:

في الحقيقة سوف نصنف أنواع الاستثمار بناء على معيار المدى الزمني وفيما يلي أنواع الاستثمار بناء على المدى الزمني:

- الاستثمار على المدى القصير: هنا يكون الاستثمار على مدى زمني يتراوح من سنة إلى خمسة سنوات، وهذا المدى الزمني تعتبره مدى زمنياً قصير المدى.
- الاستثمار على المدى المتوسط: هنا يكون الاستثمار على مدى زمني أكثر من خمسة سنوات ويصل إلى عشر سنوات، وهذا المدى الزمني تعتبره مدي زمني متوسط المدي.
- الاستثمار على المدى الطويل: هنا يكون الاستثمار على مدى زمني أكثر من عشرة سنوات، وهذا المدى الزمني تعتبره مدى زمنياً طويل المدى.

ج- مفهوم المضاربة:

مفهوم المضاربة هو عملية شراء الأسهم بهدف ارتفاع قيمتها على المدى القصير، ومن ثم بيعها لتحقيق ربح سريع عن طريق الاستفادة من فارق السعر، حيث هامش الربح أثناء المضاربة غالباً ما يكون صغيراً، لكن يمكن للمضاربين تحقيق عوائد جيدة عن طريق مضاعفة حجم الصفقات داخل السوق، تعتبر المضاربة في الأسهم هي استراتيجية تداول تهدف إلى تحقيق الربح من تقلبات أسعار الأسهم والأوراق المالية على مدى فترات قصيرة، حيث يقوم المضاربون بشراء وبيع الأسهم في فترات زمنية قصيرة، وقد تكون أسابيع أو أياماً، وفي بعض الأحيان تصل إلى ساعات أو دقائق، بهدف استغلال تقلبات الأسعار لتحقيق أرباح سريعة، حيث أصبحت المضاربة بالأسهم مجالاً محورياً في الأسواق المالية، حيث تجذب لها الأفراد والمؤسسات الباحثين عن فرصة لتحقيق الأرباح السريعة، ومع ذلك يجب على المتداول المبتدئ والمحترف كذلك أن يكون واعياً للمخاطر المرتبطة بالمضاربة، وأن يقرر بحذر بناء على معرفة دقيقة بالسوق والأدوات المالية، حيث تعتمد المضاربة على التحليلات الفنية والأخبار الاقتصادية لاتخاذ قرار التداول، وهذا في غاية الأهمية، فمن الممكن تحديد أنماط واتجاهات الأسعار باستخدام تحليل الرسوم البيانية والمؤشرات التقنية من أجل التنبؤ باتجاه الأسعار.

بعد ما وضحنا مفهوم المضاربة أعلاه، هناك عدد كبير من المضاربين داخل السوق يعتمدون على المضاربة كأسلوب في تداول الأسهم، وهناك مجموعة متعددة من المؤسسات الاستثمارية، وعلى رأسها صناديق التحوط، والبنوك الاستثمارية، وصناع السوق، وشركات التداول الخاصة، بالإضافة إلى الأفراد من المتداولين ويضاربون داخل السوق، ويمكننا تقسيم أنواع المضاربة إلى المضاربة مع الاتجاه، المضاربة اليومية، المضاربة الأسبوعية.

و- الفرق بين الاستثمار والمضاربة:

الفرق الأساسي الذي بين الاستثمار والمضاربة هو أن الدخل في الاستثمار يعتبر مستمراً إذا كان مدروساً بشكل جيد، ولكن في حالة المضاربة فيكون غير مستمر بعكس الاستثمار، حيث وفقاً لبرنامجين جراهام الاقتصادي الأمريكي وأحد المستثمرين الكبار في مجال الاستثمار بعد الاستثمار نشاطاً يقوم بالتحليل الكامل حتى يضمن سلامة المبلغ المستثمر والعائد المناسب على الاستثمار، بينما المضاربة فهي نشاط لا يبالي بهذه التحليلات، ونحن نتفق معه بأن الاستثمار نشاطاً يقوم بالتحليل الكامل ويدرس العائد إلا أننا نجد بأن هناك مضاربين أصبحوا يهتمون بالتحليل المالي ويضاربون بعد تحليل القوائم المالية والنسب والمالية ولا يضاربون إلا بشركات استثمارية مركزها المالي قوي جداً والمخاطر فيها منخفضة، لذلك سوف نحاول توضيح الفرق بين الاستثمار والمضاربة من خلال بعض الأسس والمعايير حسب التالي:

- المفهوم في الاستثمار يتم شراء الأصول على أمل الحصول على عائد استثمار مدروس، ويتم الاحتفاظ بالأسهم على مدى طويل نسبياً والاستفادة من توزيعات الأرباح وتحسن أعمال الشركة وارتفاع سعرها في السوق، بينما المضاربة هي إجراء معاملة مالية محفوفة بالمخاطر على أمل تحقيق ربح كبير على مدى قصير والاستفادة من تذبذب الأسعار داخل السوق وهذا يعتبر عالي المخاطر.
- حجم رأس المال: المستثمر من الممكن البدء بأي مبلغ متوفر لديه، بينما المضارب يحتاج إلى رأس مال كبير نسبياً حتى تكون العوائد مجزية لديه.
- المدى الزمني والاحتفاظ في الاستثمار يكون المدى طويلاً، ويتم الاحتفاظ بالأسهم لمدة عام واحد على الأقل، بينما في المضاربة يكون المدى قصيراً، ويحتفظ المضاربون بالأسهم لمدة قصيرة فقط.
- العائد في الاستثمار يكون الاهتمام بأسهم العوائد وقد يكون العائد متواضعاً، بينما في المضاربة لا يكون الاهتمام بالعوائد وقد يكون معدل العائد مرتفعاً.
- المتابعة في الاستثمار تكون المتابعة غير لحظية ولا يتطلب أن يكون المستثمر متفرغاً، بينما في المضاربة المتابعة تكون لحظية ويجب أن يكون متفرغاً متابعة حركة الأسعار.
- التذبذب في الاستثمار لا يكون الاهتمام بالتذبذب بينما المضارب يهتم بالتذبذب العالي؛ لكي يستفيد من تذبذب أسعار الأسهم.
- التحليل في الاستثمار يكون الاعتماد على التحليل الأساسي، ويجب معرفة التحليل الأساسي في أسواق الأسهم، بينما المضاربة تعتمد بشكل كبير على التحليل الفني والإشاعات ويجب معرفة مبادئ وأساسيات التحليل الفني.

- التمويل في الاستثمار يستخدم المستثمر رأس ماله الخاص أو التمويل الذاتي بينما المضاربين يستخدمون رؤوس أموال مقترضة.
 - المخاطرة: في الاستثمار تكون معتدلة، بينما في المضاربة عالية وكبيرة.
 - الدخل: في الاستثمار يكون مستقرا ومدروسا، بينما في المضاربة غير مؤكد ومنتظم.
 - سلوك المتداول: يكون سلوك المستثمر حذرا ومتحفظا، بينما سلوك المضارب جريء لا يهتم بالمخاطر.
- ح- الفرق بين الاستثمار والادخار:
- الكثير من الأشخاص يخلطون بين مفهوم الاستثمار والادخار، وهناك فارق رئيسي بين الادخار والاستثمار، وسوف نتطرق لهذه الفروقات حسب المعايير التالية:
- الإطار الزمني في الاستثمار يكون الإطار الزمني على مدى طويل الأجل، بينما في الادخار يكون الإطار الزمني على مدى قصير الأجل ويكون من 3 أشهر إلى 3 سنوات.
 - الهدف في الاستثمار يكون الهدف زيادة الثروة والتركيز على أهداف مستقبلية ذات حجم كبير، بينما في الادخار توفير مخصص للطوارئ أو ادخار مبلغ من المال لتغطية نفقات متوقعة في المستقبل تكون من 3 أشهر إلى 3 سنوات.
 - الحلول التي أمام الاستثمار هي صناديق الاستثمار، أو أوراق مالية، أو أسهم، أو عقارات، وغيرها من العديد من الحلول الاستثمارية، ومن الممكن فتح محفظة استثمارية متنوعة وعلى مدى طويل الأجل يتجاوز 3 سنوات، بينما الحلول في الادخار فتح حسابات ادخار، أو حسابات ودائع ثابتة، أو حسابات في أسواق المال وغيرها من حلول الادخار.
 - الوصول للأموال في الاستثمار الوصول للأموال من متطلباته الانتظار لفترة طويلة، بينما في الادخار يمكنك الوصول إلى الأموال المدخرة بشكل سريع وسهل بعكس الاستثمار.
 - المخاطرة في الاستثمار تكون المخاطرة في العادة مدروسة وأمنة، خاصة إن لم يتم التصرف بها لفترة زمنية طويلة، وقد ترتبط نسبة المخاطر بطبيعة محفظة الاستثمار وكذلك الظروف المالية، بينما في الادخار تكون شبه منعدمة، وتعتبر حسابات الادخار الطريقة المثلى للاحتفاظ بمبلغ محدد من المال لكنها طريقة غير مجدية إذا استخدمت لحفظ مبالغ هائلة لفترة أطول من اللازم حيث يكون الاستثمار أفضل.
 - النمو: في الاستثمار يكون النمو أعلى وعلى فترة زمنية تكون طويلة من خال نمو رأس المال والأرباح الموزعة أو العوائد، بينما في الادخار يكون النمو منخفضا بعكس الاستثمار، وتكون الفائدة على المبلغ المدخر منخفض.

أولاً- مفهوم القوائم المالية:

القوائم المالية للشركات قوائم تبين الأداء المالي للشركات هي قوائم تبين الأداء المالي للشركات وتوضحه، حيث في الغالب يتم تدقيق القوائم والبيانات المالية من قبل وكالات حكومية، أو المحاسبين أو الشركة نفسها؛ وذلك لضمان الأمور التالية:

- أغراض الضرائب والذكاة.
- التمويل.
- الاستثمار.
- التدقيق.

تتضمن القوائم والبيانات المالية الأولية مثل قائمة الدخل، قائمة المركز المالي، وقائمة التدفقات النقدية، وقائمة حقوق المساهمين، وقائمة الدخل الشامل، حيث تستخدم المنظمات غير الربحية مجموعة متشابهة ولكنها مختلفة من البيانات المالية، وفيما يلي نتطرق إلى أنواع القوائم المالية بالتفصيل.

ثانياً- أهداف القوائم المالية:

ينبغي أن تحقق القوائم المالية الأهداف المطلوبة لكي تضمن توصيل الحقيقة المالية التي تبني عليها القرارات المصيرية وغير المصيرية للشركة، ومن أهم هذه الأهداف التي ينبغي أن تحققها القوائم المالية التالي:

- الاهتمام بكافة الفئات المرتبطة مع القوائم المالية وبالخصوص المستثمرين والدائنين الحاليين والمتوقعين.
- متابعة المعلومات التي تساعد على تقدير حجم المخاطر المؤثرة على تدفقات النقدية للشركة.
- استخدام مقاييس التغير في الأزمات والمواد المرتبطة بقياس الدخل الخاصة بالشركة.
- تقديم معلومات موثوقة عن العناصر الاقتصادية للشركة وذلك لقياس أماكن الضعف والقوة.
- تقديم معلومات حول التغيرات الظاهرة في إجمالي الموارد الناتجة عن الأنشطة التي تستهدف تحقيق الأرباح بغرض معرفة العوائد المتوقعة من عملية الاستثمار.
- الإفصاح عن جميع البيانات والمعلومات المناسبة لاحتياجات الأفراد المستخدمين للقوائم.

ثالثاً- أنواع القوائم المالية:

أنواع القوائم المالية في علم التحليل المالي هي التي يتم إعدادها من خلال المحاسب المالي وفقاً للمبادئ المحاسبية المطبقة في المنظمة حتى يتمكن مختلف الأطراف من الاستفادة منها لاحقاً، وفيما يلي أهم خمسة من القوائم المالية للشركات

1- قائمة الدخل

2- قائمة المركز المالي

3- قائمة التدفقات النقدية

4- قائمة حقوق المساهمين

5- قائمة الدخل الشامل

رابعاً- خصائص القوائم المالية:

تتميز القوائم المالية ببعض الخصائص، ومن أهم خصائص القوائم المالية التالي:

أ- الملاءمة وذلك لكي تسهم القوائم المالية في مد المحاسبة الإدارية ببيانات مالية سليمة تساعد متخذي القرار في الشركة أو المؤسسة على تقييم الوضع الحالي والتنبؤ بالأحداث المستقبلية.

ب - القدرة على المقارنة حيث توفر القوائم المالية إمكانية المقارنة بينها بهدف تحديد طبيعة اتجاه المركز المالي.

ج - الوضوح: حيث توفر القوائم المالية البيانات والمعلومات الخاصة بالعمليات المالية بناء على مضمونها الواقعي.

د - الأهمية النسبية: حيث تحتوي القوائم المالية على كافة العناصر المهمة والمؤثرة في عملية اتخاذ القرار، والمعلومات المالية اللازمة لتحديد وضع المؤسسة.

هـ - الموثوقية وتعني صدق البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية والبعيدة عن التأثر بالأفكار الشخصية أو أفكار المسؤولين عن إعداد هذه القوائم، بالإضافة إلى ذلك تشمل الموثوقية تطبيق كل من تكامل المعلومات المقدمة من خلال القوائم المالية.

خامساً- أمثلة مهمة على إعداد القوائم المالية:

سوف نأخذ مثالاً عملياً على إعداد قائمة مالية لشركة افتراضية عن عام 2023 وهدفنا هو معرفة إعداد القوائم المالية بناء على التالي:

إقفال حساب الدخل

البيان	الرصيد الدائن	الرصيد المدين
من د/ الأرباح والخسائر		1700
إلى د/ جاري صاحب المنشأة	1700	
إقفال د/ ملخص الدخل في د/ جاري صاحب المنشأة	-	-
البنك		9800
الإيرادات	15000	
الرواتب		8000
مصروفات التسويق		800
مصروفات الكهرباء		1000
مصروفات الإيجار		3500
دائون	5500	
إيرادات مستحقة		200
المجموع	38500	38500

ميزان المراجعة

قائمة الدخل

المبلغ	البيان
15000	الإيرادات
13300	المصاريف التشغيلية: • مصروفات الإيجار • الرواتب • مصروفات الكهرباء • مصروفات التسويق
1700	صافي الدخل

الفصل الخامس: تحليل النسب المالية

أولاً- مفهوم النسب المالية:

النسب المالية (Financial Ratios) هي أحد الأدوات المهمة، ويتم استخدامها بشكل أساسي عند القيام بالتحليل المالي، حيث تتم عملية التحليل باستخدام النسب المالية عن طريق مقارنة عنصرين من البيانات أو القوائم المالية، حيث لها أهمية كبيرة بين المحللين الماليين، حيث الوصول إلى نتيجة المقارنة يساعد من خلال هذه النتائج على اتخاذ القرارات الاستثمارية وتحليل الوضع الحالي للشركة.

تساعد النسب المالية على تحديد نقاط قوة وضعف الشركة من حيث وضعها المالي، ومن ثم يساعد الاستدلال من النتائج التنبؤ باستمرارية الشركة أو عدمه.

ثانياً- استخدامات النسب المالية الشائعة:

بعد تقييم الوضع المالي للشركة والحصول على النسب المالية يجب مقارنتها بالشركات الأخرى أو نفس الشركة بين فترة وأداء ماضي وحاضر وهذه فائدة التحليل بالنسب المالية، ومن المهم هنا أن نعرف من تلك المقارنات لا يمكن أن تقوم بدون أسس أو مستويات معيارية معينة للمقارنة، ومن أساليب

الحكم على النسب المالية الشائعة التالي:

أ- التحليل الأفقي (تحليل الاتجاه) يقوم على أساسه المحلل المالي بمقارنة النسب المالية التي حصل عليها لعدد من الفترات فيصل إلى اتجاه نسبة محدد يمكنه من معرفة التغيرات التي حدثت على مر الزمن ومن ثم الحصول على تفسيرات واستنتاجات لهذه التغيرات، حيث يساعد هذا النوع من التحليل على تقييم أداء الشركة ومعرفة إذا كانت القوائم المتبعة مناسبة لتحقيق أهداف الشركة وهل هناك حاجة لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتغيير وضع أو سياسة معينة، حيث يساعد أيضاً على التنبؤ بالوضع المستقبلي للشركة.

ب التحليل الرأسي: هو عبارة عن المقارنة بين عنصرين أو أكثر في القائمة المالية خلال أداء أو فترة زمنية معينة وفي نفس الفترة المحاسبية مثل المخزون أو الأصول، حيث نتيجة لهذه المقارنة يتم إيجاد العلاقة النسبية بين هذه العناصر والمكونات.

ج - المقارنة بالشركات الأخرى: يتم مقارنة نسب الشركة مع نفس النسب الشركات أخرى محلية كانت أو دولية في نفس القطاع أو خارج القطاع وذلك للحكم على النسب الخاصة بها ومن ثم الحكم على أداء ووضع الشركة المالي حيث يمكن أن تتم عملية المقارنة بناء على أسس مختلفة.

ثالثاً- كيفية قراءة النسب المالية:

تتم قراءة أهم النسب المالية في ضوء المعادلات التالية:

- نسبة التداول = الأصول المتداولة: الالتزامات المتداولة
- نسبة السيولة في الأجل القصير = (الأصول المتداول - المصروف المدفوع
- مقدما) / الالتزامات المتداولة
- نسبة النقد = (النقدية + الاستثمارات قصيرة الأجل) / الالتزامات المتداولة
- نسبة مجمل الربح = مجمل الربح/ صافي المبيعات
- نسبة صافي الربح إلى المبيعات = صافي الربح/ صافي المبيعات
- نسبة المديونية = إجمالي الديون (قصيرة الأجل وطويلة الأجل) / إجمالي الأصول

رابعاً- النسب المالية وتحليلها:

النسب المالية التي يمكن من خلالها إجراء التحليل المالي كثيرة ومتنوعة، وفقاً للهدف من التحليل وطبيعة المنشأة المحللة مالياً، حيث تشير النسب المالية إلى مجموعة من الأدوات المحاسبية التي يستخدمها المحللون الماليون لتفسير وتحليل البيانات المالية، ويمكن تقسيم النسب المالية الرئيسية إلى خمسة أنواع من النسب المالية يتم استخدامها للتحليل المالي وهي كالتالي:

- نسب النشاط
- نسب السيولة
- نسب الربحية
- نسب المديونية

خامساً- مميزات وعيوب التحليل المالي بالنسب المالية:

أخيراً وفي نهاية الفصل يجب علينا معرفة أن هناك مميزات وعيوباً للتحليل بالنسب المالية، وسوف نتطرق لها ونشرحها بالتفصيل وهي كالتالي:

1- مميزات التحليل المالي بالنسب المالية:

- مقارنة الشركة مع الشركات الأخرى في نفس مجال العمل أو القطاع، وبناء عليه تحليل وضع الشركة المالي.
- حيث تكمن مميزات التحليل المالي بالنسب المالية في مقدرة المحلل المالي المتمكن والمحترف من تقييم أداء ووضع الشركة خلال فترة معينة وتحديد نسب أرباحها وخسائرها.
- 2- عيوب التحليل المالي بالنسب المالية:
- بعض الامتيازات التي تحصل عليها بعض الشركات تجعل من المقارنة غير عادلة بين الشركات وزميلاتها.
- عند مقارنة النسب المالية خلال فترات زمنية طويلة لا تكون المقارنة بعض الأحيان صحيحة نظراً لظروف وتغيرات كل فترة مثل اتباع طرق جديدة في عمل الشركة.

الفصل السادس: تقييم الأسهم

مفهوم تقييم الأسهم:

تقييم الأسهم هو الجزء الأخير في فصل التحليل المالي، وحيث تعرف تقييم الأسهم: هو وسيلة تعتمد على العديد من أدوات ومؤشرات التقييم التي تعطينا قيمة عادلة وحقيقية للسهم المراد شراؤها ويحقق الأهداف الاستثمارية على المدى المتوسط أو الطويل، وبالتالي في مجال الإدارة المالية والتمويل يمثل التقييم عملية لتحديد القيمة العادلة للسهم، لذلك يشير تقييم الأسهم إلى عملية تحديد القيمة السوقية العادلة والحقيقية للسهم وهل يستحق الشراء والاحتفاظ به.

أهمية تقييم الأسهم:

مما لا شك فيه أن تقييم الأسهم يلعب دوراً كبيراً في اتخاذ القرارات السليمة والرشيده المبنيه على أسس استثمار صحيحة، ونجد بأن أهمية تقييم الأسهم تكمن في التالي:

- تقييم الأسهم يعتبر في غاية الأهمية للمستثمر، حيث يعطي المستثمر صورة واضحة لمعرفة قيمة الأسهم المراد شراؤها.
- تقييم الأسهم يساهم في بناء محفظة استثمارية تبنى على قرارات رشيدة وتساعد في عملية الاستثمار وتدعم قرارات البيع والشراء والاحتفاظ بالأسهم.
- تقييم الأسهم هي أهم الخطوات الناجحة في عملية الاستثمار في أسواق الأسهم، وإذا كنت تريد أن تكون مستثمراً ناجحاً في أسواق الأسهم يجب أن تعرف قيمة سهمك العادل والحقيقي داخل السوق.
- تقييم الأسهم هو العمود الفقري للنظام الاستثماري الحديث وهو أساس النجاح، والأهم في استخدام تقييم الأسهم أنه يرفع من كفاءة وفاعلية أسواق الأسهم وتصبح الأسواق أكثر كفاءة وفاعلية، وكلما كانت الأسواق ذات كفاءة وفاعلية كلما كانت جاذبة لرؤوس الأموال وصحية للاستثمار بها.

خطوات تقييم الأسهم:

- إن اتباع خطوات تقييم الأسهم بعد أمراً مهماً للغاية ويجب عدم تجاهلها أثناء التقييم، وهي عملية تكاملية وتحتاج إلى جهد المعرفة وتعلم هذه الخطوات من أجل استثمار آمن في أسواق الأسهم، وتكمن في ثلاثة خطوات مهمة وهي كالتالي:
- فهم المؤشرات الاقتصادية: لا شك بأن أي شركة تتأثر بالمؤشرات الاقتصادية الكلية والجزئية وتجب معرفة وفهم اتجاهات المؤشرات الاقتصادية، على هذا النحو، يتأثر أداء كل شركة بأداء الاقتصاد والقطاع بشكل عام، وبالتالي قبل القيام بمحاولة لتقييم الأسهم، تجب مراعاة المؤشرات الاقتصادية الكلية، على سبيل المثال من المؤشرات الاقتصادية الكلية مؤشر التضخم ومؤشرات أسعار الفائدة، والبطالة وغيرها من المؤشرات الاقتصادية الكلية، حيث يؤدي التنبؤ الدقيق إلى إنشاء أسس سليمة لتقييم دقيق للأسهم، ويجب عدم تجاهل المؤشرات الاقتصادية وفهمها جيداً.
- تقييم السهم حسب النموذج المناسب للتقييم يحتاج إلى علم وفهم المبادئ الأساسية وأيضاً يعتبر فناً، وهذا يكتسب من الممارسة ويأتي مع الوقت وبذل الجهد، وكان هناك شعف به، حيث هناك نماذج وطرق تقييم متعددة من الممكن فهمها ومعرفتها، أيضاً كل نماذج وطرق التقييم هذه لا تؤدي بالضرورة إلى نفس النتيجة وقد تكون النتيجة مختلفة، ولكن هي إلى الأقرب من الصواب، وبالتالي، فإن مهمة المحلل هي فهم النموذج الأكثر ملاءمة بالنظر إلى نوع وجودة البيانات المتاحة وأخذها من المصادر الموثوقة والحديثة، وسوف نتطرق إلى تقييم وطرق تقييم الأسهم ونشرحها بالتفصيل في هذه الجزء.
- توقعات معقولة لأداء الشركة وغير مبالغ فيها حيث إن قراءة وتحليل البيانات المالية الحالية للشركة لا يمثل توقعات جيدة، حيث التوقع الجيد يأخذ في الاعتبار أن الشركة قد تغير حجم إنتاجها في المستقبل، أيضاً يجب أن نأخذ في الاعتبار التكاليف والمبيعات، وللتوصل إلى توقعات دقيقة، يحتاج المحلل المالي إلى فهم ومعرفة معقدة بأعمال

الشركة للوصول إلى توقعات دقيقة ويجب عدم المبالغة في التوقعات عند تقييم الأسهم وهذا نجد أنه من الأفضل إذا أخذنا في الحسبان عامل المخاطرة.

طرق تقييم الأسهم:

هناك العديد من طرق تقييم الأسهم وسوف نذكر بعضاً من طرق تقييم الأسهم، ولا شك فيه بأن تقييم وتحديد قيمة السهم العادلة والحقيقية من أصعب وأعقد الأمور في سوق الأسهم، وليس فقط عند المستثمرين الأفراد، بل حتى عند المحترفين والمتخصصين، فجميع المحللين والمستثمرين يبحثون عن سهم شركة يكون سعره العادل والحقيقي أقل من قيمته المتداولة داخل السوق ويحقق عوائد مستقبلية مجزية أو ارتفاع سعره داخل السوق؛ لذا السؤال الذي يدور في ذهن أي محلل أو مستثمر هل السهم يتداول داخل السوق بأقل من سعره العادل، أو بسعره العادل، أو بأعلى من سعره العادل، وهنا سوف نتطرق لبعض الطرق المتبعة في تقييم الأسهم ومنها نوعان من التقييم؛ وهي الطريقة النسبية، والطريقة المطلقة وبعض من الطرق الأخرى.

الدراسات السابقة:

- دراسة (عثمان، ٢٠٢١) دور أدوات التحليل المالي ومؤشراته في ترشيد قرارات المستثمرين دراسة ميدانية في سوق دمشق للأوراق المالية، هدف البحث إلى معرفة دور أدوات التحليل المالي ومؤشراته في ترشيد قرارات المستثمرين. ولتحقيق هذا الهدف حاول الباحث معرفة (١) مدى إدراك المستثمرين في سوق دمشق للأوراق المالية لأهمية أدوات التحليل المالي ومؤشراته لاتخاذ قراراتهم الاستثمارية، (٢) مدى فهم المستثمرين المدلول المؤشرات والمعلومات التي يمكن استنباطها من أدوات التحليل المالي، (٣) دور المؤشرات والمعلومات التي توفرها أدوات التحليل المالي عند اتخاذ القرارات الاستثمارية، (٤) ودرجة أهمية أدوات التحليل المالي لأغراض اتخاذ القرارات من وجهة نظر المستثمرين.
- دراسة (زين، محمد (٢٠١٨) أهمية استخدام أساليب التحليل المالي في ترشيد قرارات الاستثمار في سوق الأوراق المالية - دراسة حالة سوق الخرطوم للأوراق المالية خلال الفترة ٢٠١٤ - ٢٠١٨ هدفت الدراسة إلى بيان مدى أهمية أدوات التحليل المالي في ترشيد قرارات المستثمرين في سوق الخرطوم للأوراق المالية، من خلال التعرف على دور التحليل المالي باستخدام النسب المالية في توفير المعلومات المناسبة لاتخاذ القرار الاستثماري الصائب في هذا الشأن، ولتحقيق هذا الهدف تم اتباع المنهج الوصفي التحليلي نظراً لملاءمته لطبيعة الدراسة، وذلك بالاعتماد على البيانات المالية السنوية الخاصة بدراسة الحالة وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج منها : أن استخدام التحليل الاتجاهي للتقارير سوق الخرطوم للأوراق المالية له أهمية كبيرة في تقييم أداء السوق، أن نسب السيولة كأداة لتحليل القوائم يعد مؤشراً جيداً في عملية اتخاذ القرارات الاستثمارية في سوق الأوراق المالية، وأن نسب المديونية تعتبر من الأدوات المهمة في التحليل المالي للقوائم المالية المنشورة التي تساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

- أحمد سعيد بامخرمة ومحمد حمدان العصيمي، المساعد في مبادئ الاقتصاد الكلي.
- إسلام أون لاين، ألف باء بورصة، الدار العربية للعلوم.
- محمد صالح الحناوي وجمال إبراهيم العبد، بورصة الأوراق المالية بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية، ٢٠٠٢.
- عبد الستار الصباح وسعود العامري، الإدارة المالية أطر نظرية وحالات عملية، دار وائل للنشر والتوزيع، ٢٠٠٧
- وابل بن علي الوابل، أسس ومبادئ المحاسبة، الناشر وابل بن علي الوابل، ٢٠٠١
- هوشيار معروف، تحليل الاقتصاد الدولي، دار جرير للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٥.
- فيصل جميل السعيدة، المحاسبة الإدارية لتخصص نظم المعلومات المحاسبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، الطبعة الأولى ٢٠٠٧.
- محمد سامي راضي ووحيد عبد الهادي حمزة، حالات عملية في المحاسبة المالية، إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة، ١٩٩٨
- أحمد محمد زامل، المحاسبة الإدارية، مركز البحوث، ٢٠٠٠.
- صالح راشد الحمراي، دور شركات السمسرة في بورصة الأوراق المالية، الطبعة الأولى ٢٠٠٤
- بنيامين جراهم، المستثمر الذكي، مكتبة جرير.
- PETER ATRILL & EDDIE MCLANEY, ACCOUNTING AND FINANCE FOR NON SPECIALISTS, FT PRENTICE HALL.
- WWW.TADAWUL.COM.SA
- WWW.CMA.ORG.SA
- WWW.STOCKCHARTS.COM